حزب العدالة والتنمية
ⵕⵕⴰⴱⵜ ⵏ ⵜⵓⵎⵙⵙⴰⵡⵉⵜ ⴷ ⵜⵓⵎⵔⵉⵡⵉⵜ
Parti de la Justice et du Développement
pjd.ma
الأمانة العامة

مذكرة حزب العدالة والتنمية بخصوص النموذج التنموي

من أجل نموذج تنموي أصيل ومنصف ومستدام

5 رجب 1440 هـ الموافق 12 مارس 2019، الرباط

فهرس

مقدمة 5

المحور الأول: حصيلة المنجز التنموي وظروف تجديده 7

I. حصيلة النموذج التنموي الراهن 9

1. مكتسبات ومنجزات مُعتبرة 9

2. اختلالات وعوائق مُربكة 10

II. المغرب في عمق ديناميات التحول والانتقال 12

1. ثلاثة تحولات سريعة ومؤثرة 13

2. ثلاثة انتقالات بطيئة ومتعثرة 16

المحور الثاني: مرتكزات مؤطرة للنموذج التنموي 21

I. في مفهومنا للنموذج التنموي 23

II. في المداخل العامة لمقترح النموذج التنموي 26

1. تثمين الوطن وتعزيز الانتماء إليه 26

2. تحصين المجتمع وتمنيع الدولة 26

3. توطين المغرب في مصاف الدول الصاعدة 27

4. تكوين الإمكان الإنساني وتأهيله 27

5. تمكين المواطن سياسيا وحقوقيا ومدنيا 27

المحور الثالث: اختيارات موجهة للنموذج التنموي 29

I. تحفيز القيم المغربية وتملكها وتنزيلها 31

II. تحسين المناخ السياسي للمغرب وتعزيز حضوره الدولي 32

1. ترسيخ الخيار الديمقراطي 33

2. تسريع ورش الجهوية كرافعة لتحديث هياكل الدولة وتحسين الحكامة الترابية 34

3. تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب 34

III. تطوير الحكامة لتسريع الإصلاح ورفع قدرات الإنجاز 35

1. استكمال تأهيل الترسانة القانونية وتفعيلها 35

2. تطوير نجاعة والتقائية السياسات العمومية 36
3. إصلاح الإدارة وتعزيز دور المجتمع المدني 36
IV. توطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني 36
1. توجيه التحفيزات العمومية لخدمة الاقتصاد المنتج 37
2. تحرير الطاقات الكامنة ومحاربة الريع 37
3. دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي عبر النهوض بالقطاع الصناعي 37
4. تعزيز إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني 38
5. تطوير الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية 38
6. دعم الإبداع والابتكار والبحث العلمي 38
7. تعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر 39
8. تطوير الاقتصاد الأزرق 39
V. تثمين الثروة البشرية للاستجابة لتحديات التنمية 40
1. تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 40
2. تحسين وتعميم الخدمات الصحية 41
3. تحسين الولوج للثقافة والرياضة 41
VI. تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية والقطاعية 42
1. الحد من الفوارق الكبيرة في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة 42
2. السعي إلى تكافؤ الفرص وتوحيد المعاملة في الشغل 43
3. تنفيذ سياسة مندمجة لإعداد التراب والاستفادة المتكافئة من البنيات التحتية 43
4. دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق 44
خاتمة 45

مقدمة

دعا جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي يوم 13 أكتوبر 2017، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، الحكومة والبرلمان ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في النموذج التنموي لبلادنا لمواكبة التطورات التي تعرفها المملكة.

وجدّد جلالته، في خطابه السامي يوم الجمعة 12 أكتوبر 2018 بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، الدعوة للإسراع بتقديم المساهمات لتطوير النموذج التنموي قائلا حفظه الله: «**وإذا كان من الطبيعي أن يأخذ هذا الموضوع المصيري، بالنسبة لمستقبل المغرب، وقتا كافيا من التفكير والحوار، فإننا نعتقد أن هذا الورش الوازن قد بلغ مرحلة متقدمة من النضج تقتضي الإسراع بتقديم المساهمات، وذلك في غضون الثلاثة أشهر المقبلة**».

وقد وضع جلالته كافة القوى الحيّة أمام مسؤولياتها المرتبطة بإطلاق دورة إصلاحية وتنموية جديدة، تستجيب لمتطلبات الانتقال إلى نموذج تنموي جديد يتمتع بمقومات نهضوية صلبة، تكفل له الإجابة الفعالة والناجعة على انتظارات المواطنات والمواطنين والمواكبة العاجلة للتطورات التي تعرفها البلاد ومحيطها الدولي، كل ذلك وفق منظور استراتيجي شامل ومندمج يتجاوز الإصلاحات المرتبكة والظرفية، ويحدّد الأهداف وروافد التغيير وسبل التنزيل المطلوبة والممكنة.

واستجابة للدعوة الملكية الكريمة، حرص حزب العدالة والتنمية، بفضل تعبئة هيئاته وأطره ومنتخبيه ومناضليه، على المساهمة في هذا الورش الحيوي، بما يمكّن من ترصيد التراكمات الإيجابية

المحققة ومواصلة البناء على أساسها، مجدّداً الالتزام، إلى جانب كل القوى الوطنية الحية والمؤمنة بالإصلاح، بمواصلة النضال من أجل أن يتبوأ المغرب المكانة اللائقة بتاريخه العريق، وموقعه الجغرافي المتميز، ونبوغ شعبه وذكائه، وتنوع ثرواته ومقدّراته.

وعلى أساس من هذا التوجه، انخرط الحزب بكل الجدية المطلوبة في الإعداد لمساهمته في الموضوع، بما يتناسب مع قيمة هذه اللحظة الوطنية الهامة، مستحضراً في ذلك مضامين الخطب الملكية السامية التي شخّص فيها جلالته أهم الاختلالات والعوائق والإشكالات التي اقتضت الحاجة إلى صياغة نموذج تنموي وطني جديد، وذلك بدراسة وتفكيك التجارب المقارنة للوقوف على مقومات نجاحها ومكامن النقص والضعف فيها، في أفق تحديد المقاربة المنهجية الناجعة التي تتيح إمكان الخلوص إلى المقترحات الكفيلة بتجاوز الإكراهات والنقائص التي تعوق إنتاج الثروة وتثمينها وتوزيعها بشكل منصف.

وتعرض هذه المذكرة أهم خلاصات «الجهد/التفكير» الذي بذله الحزب للإسهام في ورش تجديد النموذج التنموي المغربي، والتي نرجو أن تسهم في إغناء التفكير الجماعي في هذا الورش الوطني بما يحقق ما هو مأمول من تنمية متوازنة ومنصفة ومستدامة لبلادنا، وتكريس الاطمئنان والاستقرار، وتوفير الكرامة والدخل وفرص الشغل للجميع. وذلك من خلال تملك المواطنين للثوابت الجامعة للأمة المغربية والمتمثلة في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي، يسندها قضاء مستقل منصف وفعال، وإدارة ناجعة ونزيهة وعدالة اجتماعية ومجالية. مع ضمان استفادة المواطنات والمواطنين من خدمات اجتماعية عمومية تصون مواطنتهم وتكفل كرامتهم، وهي الأسس التي ستمكننا من أن نتقدم جميعا، بثقة وثبات، نحو مغرب أفضل.

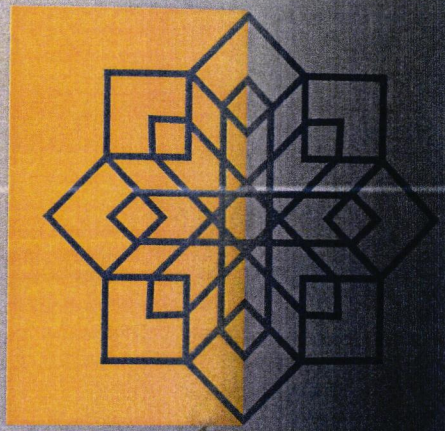

المحور الأول:
حصيلة المنجز التنموي وظروف تجديده

I. حصيلة النموذج التنموي الراهن

لقد مكّنت قراءة حزبنا لمختلف الدراسات والتقييمات الحزبية والوطنية والدولية من أن نخلص إلى أن السياسات التنموية التي اعتمدها المغرب منذ فجر الاستقلال والتي كانت نتاج جهود مختلف الفاعلين أفضت إلى تحقيق مجموعة من المكاسب ورفع عدّة تحديات، لعلّ أهمّها توطيد الاستقرار السياسي، وتعزيز البناء الديمقراطي، وتجويد مناخ الأعمال، وتطوير البُنى التحتية، ومواكبة الانتقال الديموغرافي، وتثبيت خيار المبادرة الحرة، والانفتاح على المحيط الدولي، والتثمين النسبي للعمق التاريخي للمغرب.

1. مكتسبات ومنجزات مُعتبرة

لا يمكن لوطني منصف أن يجادل في ما حقّقته بلادنا على مدار تاريخها المعاصر من مصالحات وتطورات وإنجازات معتبرة في كل الميادين، فقد انخرط المغرب في مسار طموح من الإصلاحات السياسية والحقوقية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، والتي دعّم مسيرتها جلالة الملك محمد السادس ،حفظه االله، وتوّج هذا المسار في يوليو 2011 باعتماد دستور ديمقراطي يوسّع الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعزّز سلطة واستقلالية القضاء، ويقوّي مؤسسات الحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية والتنمية الاجتماعية، ويعبّد الطريق أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة، في ظل من الحفاظ على التضامن والسلم الاجتماعيين.

هذا وقد اختار المغرب سياسة الأوراش الكبرى التي تهمّ توفير البنيات التحتية بمواصفات دولية، وبلورة عدة استراتيجيات قطاعية توفر الرؤية اللازمة للفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين سواء المغاربة منهم أو الأجانب حول فرص الاستثمار ببلادنا. وكان لهذه الإصلاحات أثر إيجابي تجلى بالخصوص في:

- تقليص مهم لمعدلات الفقر، حيث تراجعت نسبة الساكنة التي تعيش تحت عتبة الفقر من 15.3 في المائة إلى 4.8 في المائة بين 2001 و2014.

- تقدّم ملموس على مستوى ولوج الساكنة للخدمات الأساسية ولاسيما الماء والكهرباء.

- تسجيل معدلات مرتفعة ومتواصلة على مستوى الاستثمار العمومي، حيث بلغ متوسط الاستثمار العمومي 30 في المائة من الناتج الداخلي الخام طيلة العشر سنوات الأخيرة (197 مليار درهم سنة 2018 مقابل 71 مليار درهم سنة 2006).

2. اختلالات وعوائق مُربكة

بالمقابل، سمحت لنا ذات القراءة على الوقوف على جملة من الإشكالات الحقيقية التي ما زالت تكتنف المسيرة التنموية الوطنية، لعل من أهمها قصور دور الدولة كرافعة للتنمية وضامنة للمنافسة الشريفة، وضعف تنافسية وإنتاجية الاقتصاد الوطني، وضعف تثمين الثروة البشرية، بالإضافة إلى تسجيل اختلالات متعددة على مستوى العدالة الاجتماعية والمجالية والقطاعية. وارتبطت هذه التحديات بمقاربة تدبيرية للسياسات العمومية تعاني من عدة نواقص أهمها:

- غياب الرؤية الاستراتيجية المندمجة، المتجاوزة للمقاربة القطاعية المحدودة والتجزيئية، سواء على مستوى التشخيص أو التخطيط؛

- ضعف التناسق والاندماج بل والتضارب في بعض الأحيان بين مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية: التحفيزات الجبائية والعقارية وأنظمة الدعم (الفلاحة، العقار، والصناعة نموذجا)؛

- ضعف على مستوى قيادة الإصلاحات والبرامج والمشاريع وغياب منظومة حديثة ومندمجة للتتبع والتنزيل وتقييم السياسات العمومية، وهي معوقات ساهمت في عدم تنفيذ أو فشل تنزيل مجموعة كبيرة من الاختيارات الحيوية؛

- لم يبلغ اعتماد مبدأ حرية المبادرة والانفتاح الاقتصادي أفقهما ومداهما في غياب شروط وآليات ومؤسسات مراقبة المنافسة الحرة والشريفة ومواصلة مظاهر ريعية كابحة لها؛

- تنامي رفض الفوارق ووعي المواطنين المتزايد بحقوقهم وتعبيرهم أكثر فأكثر عنْ عدم رضاهم وظهور احتجاجات وتعبيرات شعبية جديدة تربك كل مرة المسار التصاعدي، في ظل ثورة رقمية عميقة وغير مسبوقة ووسائط اتصال وتواصل جديدة تجاوزت الجميع؛

وقد كان لجوانب النقص عدد من التجليات والمؤشرات التي تدل على محدودية النموذج التنموي الحالي وضعف أثره على المواطنين، ومنها:

- تأخر على مستوى مؤشر التنمية البشرية: حيث صنف المغرب عالميا في المرتبة 123 سنة 2016، مقابل 130 سنة 2012؛
- تأخر على مستوى مؤشر إدراك الرشوة: 81 على 180 سنة 2017، مقابل 91 على 177 سنة 2013؛
- كثرة الموارد المخصصة للتربية والتكوين وضعف فعاليتها وأثرها:

- سجّل مؤشر جيني للتعليم 0.55 نقطة، وهو ما يجعل بلادنا تحتلّ مرتبة جدّ متدنّيّة في التّصنيفِ العالمي، أيْ المرتبة 150؛
- يبلغ متوسط سنوات الدراسة 4.3 بالنسبة للساكنة التي يتعدى سنها 25 سنة، في مقابل 8 سنوات لتونس و10 سنوات لتركيا. مع العلم أن عدد متوسط السنوات بالنسبة لمستوى تنمية متوسط يبلغ 6.2؛
- يوجد المغرب وفق المؤشر الجديد للبنك الدولي حول الرأسمال البشري والذي يقيس الإنتاجية المستقبلية، في المرتبة 98 من أصل 157 دولة.

- ضعف التنافسية والإنتاجية، حيث إن عددا قليلا من الشركات المغربية تتوفر على معدلات إنتاجية يضاهي مثيلاتها في الخارج؛
- نمو مستقر لكن غير كاف لامتصاص البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال مؤشرين أساسين:

- ففي الوقت الذي يبلغ فيه عدد البالغين سن الشغل سنويا ما يناهز 230.000، نجد أن الاقتصاد الوطني لا يخلق إلا ما يناهز 130.000 منصب

شغل سنويا منذ 2000. وهو ما يجسده كذلك ضعف معدل الشغل الذي يبقى أقل من 50 في المائة؛

- كما أنه في الوقت الذي يقل فيه معدل البطالة عن نسبة 10 في المائة، نجد أن نسبة البطالة عند الشباب في العالم الحضري تناهز نسبة 40 في المائة، و25 في المائة عند الشباب ذوي الشهادات العليا و22 في المائة عند النساء في العالم الحضري؛

✦ تركيز فئوي قوي للثروة، لا سيما من خلال تتبع:

- مؤشر جيني لقياس عدالة توزيع الدخل، والذي لم يتقلص إلا بشكل ضعيف جدا من 0.41 سنة 2001 إلى 0.39 سنة 2014؛

- كما أن ما يقرُبُ مِنْ 64 في المائة من الأشخاص الذين شملهم البحث الميداني الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة2014 اعتبروا أنّ الفوارق في المغرب عرفت ارتفاعاً، مقابل 7.8 في المائة فقط اعتبروا أنّ الفوارق عرفت تراجعا. وتعكس هذه المعطيات ضعف قدرة المحيط الاقتصادي والاجتماعي والمؤسّساتي والسياسي على الاستجابة لانتظارات شرائح واسعة من الساكنة وتحسين ظروف عيْشها؛

✦ تركيز جغرافي قوي للثروة والاستثمار العمومي وغياب العدالة في التوطين الترابي للاستراتيجيات ولفرص الاستثمار ومختلف المشاريع والبرامج:

- ساهمت 3 جهات من أصل 12 جهة، إلى حدود سنة2015 ، بـ58.3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي للمغرب، وهي جهات الدارالبيضاء-سطات (32 في المائة)، والرباط-سلا-القنيطرة (16 في المائة)، وطنجة-تطوان-الحسيمة (10.1 في المائة).

II. المغرب في عمق ديناميات التحول والانتقال

يقتضي الحديث عن النموذج التنموي المغربي، بمقتضى الضرورة المنهجية، الحديث عن واقع المغرب الراهن ومآل المجهودات التنموية التي تستهدف الرقي به. ذلك أن هذا التشخيص المزدوج، للواقع وللنموذج، سيتيح لنا الفرصة

للوقوف على مكامن القوة والنقص التي عرفتها مسيرة التنمية خلال ستة عقود من زمن المغرب ما بعد الاستقلال، وتقييم نتائجها ومآلاتها في ظل ما يعتمل في الواقع المغربي من تحولات وانتقالات. حيث نرى إن أي مجهود تنموي مستقبلي معني بترصيد ما فات من مكتسبات ومنجزات، وتجاوز الإخفاقات والعوائق والاختلالات.

استحضارنا في حزب العدالة والتنمية لتشخيص الواقع المغربي، بما يعتمل فيه من تحولات وانتقالات، نابع من قناعتنا بأن أحد أعطاب التنمية ببلادنا يتجلّى في عدم التلاؤم بين سرعة دينامية التحولات وسرعة دينامية الانتقالات، مما يدفعنا إلى القول بأن أحد الإشكالات التي تتخبط فيها السياسات التنموية ببلادنا ترجع إلى التفاوت الكبير بين الإيقاع الموضوعي للتحولات الواقعية والإيقاع الإرادي للسياسات الانتقالية.

وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلق فجوة كبيرة بين الإيقاعين: تنامي إيقاع المطالب والاحتياجات التي تفرضها التحولات الشعبية والمجتمعية، وبين تواضع إيقاع الاستجابات والإمكانات وإنتاج الثروات وتدوير المنافع التي تقدمها مؤسسات الدولة وأجهزتها، وكأننا باستجابات الانتقالات لا تغذي، بما يكفي، الحجم المتزايد لمتطلبات التحولات. وهي التحولات والانتقالات التي من المفترض أن يشكل التعاطي معها باعتبارها "بؤرا/عتبات" لأي نموذج تنموي منشود إمكانا لتأطير السياسات العمومية للدولة والمجهودات المدنية للمجتمع بما يحقّق الأهداف المتوخاة.

1. ثلاثة تحولات سريعة ومؤثرة

حبا الله المغرب بمجموعة من الخيرات والنعم التي سمحت له بأن يتبوأ مقاما معتبراً بين الأمم والمجتمعات، فتتبع تاريخه العميق أو تطور جغرافيته البشرية يكشف مدى رسوخ الدولة والمجتمع المغربيين، ويميط اللثام عن إبداعية الإنسية المغربية وتميّز تقاليدها في العيش والعمران.

وعلى مرّ القرون، ظلّ المغرب في عمق التحولات والانتقالات لأسباب عدة تعود إلى طبيعة موقعه الجغرافي أو ظروفه التاريخية، والتي فرضت عليه خوض العديد من التحديات ومواجهة الكثير من التهديدات التي استهدفت كيانه

واستقراره. إذ أبدى المغاربة تفانيا كبيرا في الذوذ عن حرمة التراب الوطني والدفاع على وحدته واستقلاله وسيادته السياسية والحضارية، أو بالعمل من أجل تنميته وإعلاء قيمته وتعزيز إشعاعه الديني والحضاري.

واليوم كما الأمس، يواجه المغرب العديد من التحولات التي تعتمل ضمنه، والتي يلزمه التعاطي معها بما يلزم من اهتمام وعناية، استثمارا لما توفره من فرص واعدة، واحتياطا لما يمكن أن تحمله من تحديات وإكراهات.

1.1. تحول ديمغرافي وجيلي

منذ أن أنجز المغرب المستقل إحصاءه السكاني الأول سنة 1960، لم يكن عدد المغاربة يتجاوز حينها 11,6 مليون نسمة، غير أنه في حدود سنة 2014 تعدّى عدد سكان المغرب 34 مليون نسمة، بالرغم من انخفاض نسبة النمو السنوي جراء انخفاض معدلات الخصوبة وضعف إقبال الشباب المغربي على الزواج وتشكيل الأسر وتغيّر السلوك الإنجابي للنساء المغربيات.

وعلى الرغم من كل الإكراهات التي يمكن أن يطرحها، يبقى هذا التحوّل السكاني مهما لما يشكله من فرص ديموغرافية واعدة من شأنها أن توفر للمغرب "موارد بشرية" حيوية، إن تجاوزنا منطق التعاطي معها باعتبارها عبئاً اجتماعياً، وأحسنا استثمارها وتأهيلها لتغدو آنذاك بمثابة إمكان بشري وإضافة نوعية لأي تنمية منشودة.

وبالتأكيد فإن الدولة، قد استطاعت، من خلال سياساتها العمومية، التحكم في منسوب تزايد السكان وتفادي مخاطر "الانفجار الديموغرافي و"التزايد السكاني"، بما يسوقانه من تبعات وتحديات كان من الصعب على مختلف الحكومات أن تتفاعل معها. وانضاف إلى البرامج العمومية، في هذا المضمار، تقلّب العديد من تقاليد العيش الاجتماعي من قبيل تأخّر سن الزواج، وترشيد الأزواج لعدد مواليدها، وتمديد عمر التّمدرس، وصعوبة ولوج سوق الشغل، كلها عوامل ساهمت في تأطير معدلات التزايد السكاني الوطني.

وعلى أهمية قيمة هذه المعطيات، فإن التزايد الديموغرافي ظلّ أمراً ثابتاً، مما كان له انعكاسات على الهرم السكاني والبنية العمرية للمغربيات والمغاربة،

إذ عكس هذا التحول الطابع الشاب المتنامي لقاعدة الهرم السكاني، في مقابل استقرار نسبي لعدد المسنين. وهو التحول الذي من شأنه أن يجلب معه مجموعة من الإشكاليات الأساسية الراهنة المتعلقة بقضايا التربية والتشغيل والإدماج الاجتماعي والتنشئة السياسية والمدنية، أو التي من المرتقب أن تطرح تحديات مستقبلية جراء تسارع سيرورة الشيخوخة وتقلص نسبة الأجيال الشابة وتوسع أمد الحياة وتناقص الوفيات في مقابل استقرار معدل الولادات.

1.2. تحول ترابي ومجالي

تشير الدراسات والأبحاث الديموغرافية أو المتعلقة بالجغرافيا البشرية إلى أحد التحولات المهمة التي يشهدها الوطن والمتعلقة بدينامية المجال والتطور الحضري والمتوقع استمرارها في السنوات المقبلة. ذلك أن نسبة التمدين بالمغرب ظلت محدودة لم تتجاوز 8 بالمائة من مجموع السكان بدايات القرن العشرين، لتدنو من 29 بالمائة عند أول إحصاء للسكان سنة 1960، ثم ليرتفع إلى حدود 55 بالمائة سنة 2004، لتتجاوز نسبة 60 بالمائة بمناسبة إحصاء 2014.

ولعلّه التنامي الذي يؤشر على تحول مجالي مهم جراء ارتفاع معدل نمو المجال الحضري في مقابل انحسار المجال القروي. ويكفي أن نذكر بأن منسوب النمو الديموغرافي بالمدن يصل إلى 2,1 بالمائة مقابل ناقص 0,01 بالمائة في الوسط القروي. كما توضح المعطيات التي أعلنتها المندوبية السامية للتخطيط عن مقدار الكثافة السكانية التي تشهدها خمس جهات والتي تضم 70 بالمائة من السكان، في المقابل يقطن 30 بالمائة باقي الجهات الأخرى. ينضاف إليه تنامي معدل الهجرة من القرى إلى المدن جراء ارتفاع جاذبية العيش في المدن وترشّح الدينامية الحضرية للاستمرار في التزايد.

كل هذه التحولات تطرح العديد من التحديات المرتبطة بحكامة إعداد التراب وتدبير المجال وآفاق سياسات المدينة وتنظيم الأنشطة الإنتاجية والتنافسية ووضع سياسات استباقية لتدبير مستقبل المدن المتوسطة والحدودية أو تلك القائمة على اقتصاديات هشة أو ثروات مهددة بالنضوب. وفي المقابل تطرح ظاهرة الهجرة العديد من الإشكالات المتعلقة بسؤال المجال القروي ومستقبله.

1.3. تحول ثقافي واتصالي

مهّد كل من التحولين السالفي الذكر الطريق لتبلور تحول نوعي ثالث بات يعتمل في العمق في المجتمع المغربي، والذي يمكن أن ننعته بالتحول الثقافي والاتصالي.ويكاد يخترق هذا التحول مجمل الكيان الاجتماعي بممارساته الأخلاقية وقواعده السلوكية.

وهو التحول الذي يؤشر على تفاعل كبير بين المنظومة المرجعية والقيمية للمغاربة وبين سيرورات الحياة الحديثة ومنطقها. وطبعا فقد أرخت هذه التحولات على العلاقات الاجتماعية والأسرية، إذ بدأت تبرز للوجود انشغالات وممارسات جديدة بالرغم من إصرار أغلب المغاربة على تقدير قيمة التضامن الأسري والتآزر الاجتماعي المستند إلى المفهومات والقيم الدينية.

بيد أنه بالرغم من تنامي بعض مظاهر النزوع الفرداني، إلا أن الترابط العاطفي والاجتماعي بين أفراد الأسرة الواحدة ما يزال يقاوم. بل إن أهل الاختصاص يلاحظون أن العديد من الأسر النووية شرعت تختار في الآونة الأخيرة استرجاع نمط العيش في إطار الأسر الممتدة، لا سيما من خلال حرص الأزواج للسكن بالقرب من الآباء للتعاون والتغلب على المشاكل والصعوبات التي تطرحها الحياة اليومية، حيث بات الأجداد والآباء والأحفاد يعيشون في مكان متقارب في إطار من تقاليد العيش ضمن منطق الأسرة الكبيرة.

وبإزاء هذا المعطى، تغدو فئات الشباب مجالا مهما لتنامي وتيرة التحول الثقافي وتأثرا بها، وذلك بفضل انفتاح الشابات والشباب المغاربة على وسائط التواصل الاجتماعي وفضاءات البحث الشبكي، مما حمل تحولا عميقا في نمط فهم وتفاعل هذه الفئة مع الواقع والمستقبل. واليوم، يبدو ضروريا الانكباب حقيقة على إنجاز الدراسات السوسيولوجية والأبحاث الثقافية لفهم دينامية هذا التحول ومدى تأثر الشبيبة الوطنية به. لأن التحكم في صناعة المستقبل المغربي مرهون بمدى القدرة على فهم متتالية هذا التحول وحجم تأثر الشباب به.

2. ثلاثة انتقالات بطيئة ومتعثرة

في مقابل التحولات الثلاثة السابقة، يعرف المغرب ثلاثة انتقالات أساسية واعدة، يشكل النجاح في إنجازها شروطا لا غنى عنها في النموذج التنموي

المستقبلي. والمغرب مدعو، بكل مؤسساته الوطنية وقواه الحية وبكل القوة والثبات، إلى الانخراط بالجدية والتوافق اللازمين لإنهاء حالة الوضع الانتقالي المستمر، ويتعلق الأمر بالانتقالين الديمقراطي والاقتصادي، والذي يشهدهما المغرب منذ 60 سنة.

ينضاف إلى هذين الانتقالين انتقال ثالث مرتبط بالدينامية الجيوستراتيجية التي يعرفها المحيط المغربي، لا سيما على الصعيد المتوسطي والإقليمي والقاري. إذ تعرف المنطقة تنافسا حادا بين القوى الدولية الساعية إلى بسط نفوذها الاستراتيجي أو الاقتصادي أو تعمل للحفاظ على مصالحها وحضورها بالمنطقة.

2.1. انتقال ديمقراطي إيجابي مطبوع بتردد

منذ أن حاز المغرب استقلاله وهو يعيش مخاض انتقال ديمقراطي متردّد بسبب حدة الصراع الذي شهده المغرب غداة الاستقلال. وهو الصراع الذي حال دون إمكان بلورة لحظة توافقية تجَسِّر السبيل نحو انتقال المغرب إلى مصاف الدول الديمقراطية. وبقدر وجود احتداد الصراع حول موضوعات جوهرية من قبيل مآل السلطة التأسيسية لوضع أول دستور للمملكة وصورة المغرب في المستقبل وتقييم اتفاقية إكس ليبان.. وغيرها من الموضوعات، بقدر ما شهد المغرب فترات من تقارب وانفتاح سياسيين، بما مهد الطريق لإمكان إنجاز تقدم في إقرار دساتير أكثر ديمقراطية. فكانت دساتير 62 و72 و92 محاولات لتكريس تجربة انتقالية، لعلّ آخرها تجربة دستور 96 والتي كانت متبوعة بتجربة التناوب التوافقي وتجربة العدالة الانتقالية. غير أنه سرعان ما تم التراجع عنها ليرتد الواقع المغربي إلى مرحلة ما قبل تجربة التناوب التوافقي، إلى أن جاء حراك 20 فبراير والتي تجاوبت معه الإرادة الملكية بالحكمة والاستباق اللازمين في 9 مارس، بما أفضى إلى إنجاز استفتاء دستوري وانتخابات تشريعية سابقة لأوانها سنة 2011، بعد أن تم اعتماد دستور جديد بمنهجية جديدة.

خلاصة الأمر أن المغرب لمدة ستين سنة وهو يعرف حالة من التردد و"اللاحسم" في اختياراته الديمقراطية، بالرغم من أن المنحى العام لمسار الدمقرطة يبقى إيجابيا ومستمراً.

2.2. انتقال اقتصادي واعد لكنه متأرجح

وفقا للمؤشرات الرقمية والمعطيات المالية، يعتبر المغرب من الدول النامية، بفضل ما يتوفر عليه من إمكانات ومقدرات وثروات تؤهله لتطوير واقعه الاقتصادي وتحسين وضعه على الصعيد الدولي وتقوية قدراته التنافسية. وبقدر ما يتمتع به الاقتصاد الوطني من إمكانات واعدة، إلا أنه ظل يعاني من مجموعة عوائق واختلالات تحول دون تحوّله إلى اقتصاد في مستوى التطلعات وقادر على مواجهة التحديات. إذ أن مجمل الحصيلة الاقتصادية ظلت متأرجحة بين إيجابيات الحفاظ على التوازنات الاقتصادية وتقوية قدرات الجذب الاستثماري وتعزيز العلاقات الاقتصادية للمغرب سواء مع أوربا أو أفريقيا، وبين سلبيات اقتصاد تخترقه معاول الريع والاحتكار والاقتصاديات العائلية. هذا بالإضافة إلى ضعفٍ في ترجمة الإصلاحات الماكرو اقتصادية إلى عوائد تمس المواطنات والمواطنين في حياتهم اليومية.

وتستدعي اللحظة إجراء مجموعة إصلاحات اقتصادية وطنية تعيد إصلاح الواقع الاقتصادي الوطني ببناء هندسة مؤسساتية وقطاعية حديثة تستجيب وضرورات الانخراط في استراتيجيات اقتصادية طموحة، تنمي الطفرات المهمة التي يرنو المغرب إلى تحقيقها لتنويع اقتصادياته ومعالجات اختلالات توازنات التجارة الخارجية وعوامل ضعف القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.

فمن غير المقبول أن يفوت المغرب كل الفرص المتاحة أمامه، خاصة وأن كل المؤشرات الاقتصادية والمالية تفيد بأن المغرب يحوز كل الإمكانات التي تؤهله لولوج نادي الدول الصاعدة.

2.3. انتقال قلق للمحيط الجيوستراتيجي للمغرب

يتموقع المغرب ضمن مشهد إقليمي وقاري سمته العامة تنافس كبير بين العديد من القوى الدولية التي تسعى جاهدة، إما للحفاظ على مصالحها التقليدية، أو من أجل بسط نفوذها. خاصة وأن المنطقة تتمتع بمجموعة من الثروات والمقدرات الحيوية كالنفط والغاز والموارد الطبيعية الأولية والمعدنية. واليوم تنظر العديد من القوى العالمية للمنطقة باعتبارها خزانا استراتيجيا للموارد الأولية والطبيعية في العالم، بما يمنحها القدرة على تلبية الحاجات

الدولية المتزايدة على هذه المواد. هذا، عدا الرهانات الأمنية المتعلقة بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للدول وتجارة الأسلحة والبشر والمخدرات.

والمغرب، شأنه شأن باقي دول المنطقة، يتابع توجهات القوى الدولية المتنافسة ويتفاعل معها بطريقته الخاصة. وهو ما يقتضي التعامل مع هذا المعطى باعتباره فرصة وتهديدا في نفس الوقت، بما يستلزمه ذلك من بناء ديبلوماسية وطنية أكثر وضوحا وتماسكا. أكثر يقظة واستباقية، حريصة على المصالح المغربية، وقائمة على مبدأ تنويع الشركاء وتجسير التعاون مع المنتظم الأممي، وتعميق الانتماءين المغاربي والإفريقي، مع الحرص الدائم على تعزيز الحضور في النظام الإقليمي العربي ومنظمة التعاون الإسلامي.

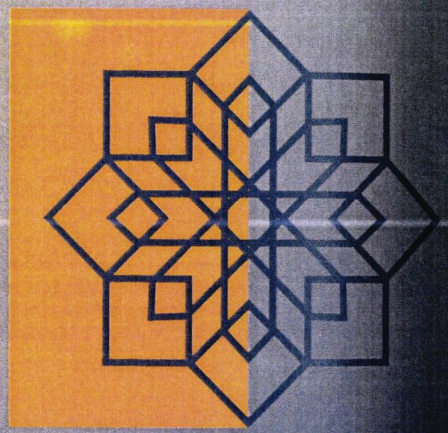

المحور الثاني:
مرتكزات مؤطرة للنموذج التنموي

ينطلق حزب العدالة والتنمية من مرجعياته المذهبية والفكرية، وتوجهاته البرنامجية، لجعلها مرتكزات ومنطلقات لبلورة مقترحاته لبلورة نموذج تنموي متجدد، يعتبر الاختيارات الاقتصادية واحدة من الاختيارات لا وحيدة، ويقوم على مرجعية قيمية منيعة، وتعاقدات اجتماعية جامعة، ويكرس التشارك والاندماج وربط المسؤولية بالمحاسبة، ويترجم الالتزامات إلى سياسات، ويثمّن الرأسمال المادي واللامادي. ومن أجل بسط تلك المرتكزات، تحدد هذه المذكرة مفهوم النموذج التنموي وتتطرق في هذا المحور لأهم التوجهات المؤطرة لاختياراته.

I. في مفهومنا للنموذج التنموي

درجت أغلب الدراسات العلمية والتوجهات الفكرية على تعريف مفهوم "النموذج التنموي" بأنه ذلك الإطار العام والشامل الذي يتضمن مجموعة من الاختيارات الكبرى المهيكلة والموجهة لسياسات تدبير وإنماء الواقع الوطني بمختلف مستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والثقافية والبيئية. وهو ما يقتضي العمل على واجهتين: أولاهما، توفير منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية وحقوقية وثقافية ملائمة لإنتاج الثروة وتثمينها، وثانيهما توفير شروط التوزيع العادل والمنصف والمستدام للثروة بين مختلف الفئات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية والمجالات الترابية.

غير أنه بالرغم من التقارب في التعريفات العلمية لمفهوم النموذج التنموي، إلا أن التجارب التنموية الدولية تأتي مختلفة بالنظر إلى تمايز المفاهيم النظرية والتفضيلات التصورية المؤسسة لكل اختيار تنموي بعينه. وفي هذا الإطار، يرى حزب العدالة والتنمية أن النموذج التنموي المناسب لسياقنا المغربي هو ذاك النموذج المنسجم مع مقومات الهوية الوطنية الجامعة، ومنطلقاً من مفهوماتها الأساسية التي تُعبر عن خصوصية التجربة التاريخية لبلادنا وتميّز خبرتها الحضارية الأصيلة، في تفاعل مستمر مع مستجدات العصر وانفتاح متواصل على تحولاته وتطوراته ومكتسباته، وفق رؤية تعبر عن إبداع الإنسان المغربي في الوفاء لمقومات الذات الوطنية والإفادة من الكسب الإنساني العالمي.

وبناء على هذا الأساس، فإن حزب العدالة والتنمية يُشيّد معالم منظوره للنموذج التنموي وفق صيغة تتعدّى المفهوم التقليدي الذي يركّز على الأبعاد الاقتصادية والمالية والعمرانية، بحيث يرى أن النموذج التنموي الناجح هو ذلك الذي يجعل "الإنسان/المواطن" أساس أي تصور تنموي وفي الصلب منه.

لذلك، فإن النموذج التنموي الذي ينشده الحزب هو ذاك النموذج الذي يمسّ كل مستويات التركيب الإنساني، ويجيب على مختلف احتياجاته الروحية والمادية والفكرية والسلوكية. بحيث يغدو الإنسان، في بعديه الفردي والجماعي، منطلقاً وغايةً لكل تنمية ديمقراطية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية.

وبحكم أنها تنشد تنمية الإنسان بما هو كيان مركّب المستويات ومتعدد الأبعاد، فإن التنمية المنشودة هي تلك التنمية التي تحوز شروطها الجامعة، بما يجعل منها تنمية شاملة، وفقا لما سلف ذكره، ومتكاملة في توجهاتها ومجهوداتها، وعادلة في استجاباتها وتوزيع عوائدها ومقدراتها ومنافعها، لتعم كل المواطنين وتشعرهم بالعدل والكرامة، وبما يعزز انتماءهم للوطن ويقوي انخراطهم في خدمته ورقيّه. فضلا عن أنها تنمية مستدامة تجيب على المتطلبات الراهنة العاجلة، دون أن تهدر حقوق الأجيال المقبلة واحتياجاتها الآجلة.

وعلاقة بموضوع دور الدولة في النموذج التنموي، فإننا نرى في حزب العدالة والتنمية أن نجاح النموذج التنموي في سياقنا الوطني، بما يراعي مقومات الخبرة المغربية الممتدة في التاريخ، ويستفيد من مآلات العديد من التجارب التنموية الدولية، هو ذلك النموذج التنموي الذي يتكامل فيه "دور الدولة" و"فعالية المجتمع" للنهوض بأعباء التنمية لا كما تذهب بعض الاختيارات التي ترى بأن دور الدولة يلزمه الاقتصار على حراسة الفعالية التلقائية لقوانين السوق دون تعدّيها، وفقا لما تنظّر له أطروحة الدولة الدركية المحايدة؛ أو أن يكون دورها دورا مهيمنا وريادياً مؤطراً وموجّها لحركيتي السوق والمجتمع، كما تنظّر له مدارس التخطيط الاقتصادي الموجّه ونظريات الدولة التدخلية القائدة.

فالرؤية المتوازنة لهذا الموضوع الإشكالي هي تلك التي ترى بأن أي تجربة تنموية تبقى تجربة معرّضة للهشاشة، ولربما الفشل، إن هي تمحورت حول

الدولة واستبعدت المجتمع، أو تركت المجتمع دون تأطير الدولة. فدور الدولة ثابت في القيام بـ:

أ) التنشيط الاقتصادي وتوفير شروط تطوره وتعبئة إمكاناته وتهيئ المناخ المناسب للرفع من حركيته الاستثمارية؛

ب) التدخل لمعالجة الاختلالات الاجتماعية ومظاهر التفاوت المجتمعي بإقرار سياسات تضامنية تفضي إلى تعزيز التوازن والتكافل الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع ومختلف جهات الوطن الواحد؛

ج) تعزيز الحكامة الاقتصادية وتأمين شروط المنافسة الاقتصادية من خلال الحرص على تكريس مبادئ الشفافية والمحاسبة وسيادة القانون، وتثبيت قواعد اقتصاد وطني حقيقي منتج للثروة وللشغل، بما يقتضيه ذلك من محاربة الاقتصاديات الريعية والطفيلية والاحتكارية..إلخ.

وبإزاء دور الدولة، فإن المجتمع معنيّ، بدوره، بالانخراط في أي مجهود تنموي بإسناده وتسريع وتيرته وتعزيز إمكاناته، واستدراك اختلالاته ونقائصه وقصوره. فكل فعالية تنموية تُصاغ بمعزل عن المجتمع تبقى فاشلة وغير مفضية إلى نتائج حقيقية، من جهة أن جهد الدولة يبقى قاصرا على تغطية كل المجالات والإجابة على كل الحاجيات، كما أن المجتمعات تختزن طاقات وقدرات، مادية ومعنوية، هائلة وجب حسن استثمارها بما يعود على المجتمع والدولة بالنفع، سواء من خلال تعبئة الإمكان البشري أو من خلال توظيف موارد الثروات المادية واللامادية، أو من خلال تفعيل منظومة القيم الجماعية المحفزة على العمل والمبادرة والتفاعل الإيجابي.

ومن دون أدنى شك، فإن تجربتنا الحضارية حبلى بالعديد من النماذج التي تؤشر على قيمة انخراط المجتمع في النهوض بأدوار حاسمة في مسار تطور الوطن وتنميته، ويكفي أن نتذكر أدوار حاسمة لمجموعة من المؤسسات كالأسرة والمسجد والتشكّلات المدنية الجامعة، أو بعض الآليات التي تختزنها منظومتنا التشريعية كالوقف والزكاة واللتين اضطلعتا، وما تزالان، بدور كبير في إعادة توزيع الثروة والحيلولة دون تركزها.

وعلى أساسٍ من هذه التوجهات، نعتقد في حزب العدالة والتنمية أن التأسيس لنموذج تنموي جديد وواعد، يستدعي تحصيل أهم شروطه، والتي يمكن أن نجملها في:

- أولا: حسن الانسجام مع مقومات الهوية الوطنية وموارد خبرتها التاريخية والحضارية؛
- ثانيا: حسن الانفتاح على الكسب الإنساني والإفادة من تطوراته وأدواته؛
- ثالثا: حسن شمول مقومات الإنسان باعتباره منطلقا وغاية لكل فعل تنموي؛
- ثم رابعا: حسن تكامل أداء الدولة ومجهودات المجتمع وفق رؤية متوازنة ومتوافقة.

II. في المداخل العامة لمقترح النموذج التنموي

لبلورة نموذج تنموي ينتج الثروة ويستجيب لحاجيات المجتمع المغربي ويحقق العدالة الاجتماعية والمجالية والقطاعية، ويواكب التطورات والمستجدات التي يعرفها المغرب والعالم من حوله، يؤكد حزب العدالة والتنمية على خمسة مداخل توفر الانسجام والتوازن المفترض في أي نموذج تنموي منشود. وهي:

1. تثمين الوطن وتعزيز الانتماء إليه

إذ أن نقطة بداية أي نموذج تنموي تتجلى في تثمين الوطن وتعزيز الانتماء إليه. فنماء الوطن وازدهاره هو المقياس الذي من الممكن أن نحكم على أساسه بنجاح المجهود التنموي من عدمه. والوطن هنا يختزل معنييه المادي والمعنوي، إذ أن الوطن هو التعبير عن الإطار الجامع للمصالح كلها، وبرقيه يتحقق رقي ما دونه من وحدات ومكونات، ولا سبيل لحل مشاكل الأفراد الجزئية إلا بحل مشاكل الوطن الكلية، لذلك فإن الغاية الجامعة يمكن إجمالها في تنمية الوطن وجعل مصلحته فوق أي مصالح أو اعتبارات أخرى.

2. تحصين المجتمع وتمنيع الدولة

إذ أن أحد مقاصد هذا النموذج تنمية المجتمع، في بعدها القيمي والثقافي أو على صعيد بعدها الاجتماعي والاقتصادي، وهي تنمية تمرّ ضرورة عبر مدخل تحصين المجتمع في أمنه القيمي واستقراره الثقافي وسلمه الاجتماعي.

وبإزاء مقصد تحصين المجتمع، يبرز هدف تمنيع الدولة، بمعنى تقوية مناعتها ضد أي أمر يضر بمصلحتها أو يحول دون أدائها لأدوارها. ومن مقتضيات التمنيع، ترصيد مكتسبات مسارها الديمقراطي والحقوقي والتنموي، والحيلولة دون الارتداد أو التراجع عنه.

3. توطين المغرب في مصاف الدول الصاعدة

إذ أن المغرب يحوز مؤهلات ومقدرات بشرية وطبيعية من قبيل التوفر على توجه نحو القطاعات الواعدة، وعلى نظام لليقظة الاقتصادية استطاع أن يجنبه العديد من المشاكل والتحديات، فضلا عن تحسن نسب نفقات البحث والابتكار في الناتج الداخلي الخام، أو التحكم في نسبة عجز الميزانية، أو ارتفاع قدراته في الجذب الاستثماري، مما يمكنه من تعزيز حضوره الاقتصادي في عالم شديد التنافس.

4. تكوين الإمكان الإنساني وتأهيله

إذ يشكل الإمكان الإنساني الوطني ثروة مهمة ومدخلا أساسا من مداخل التنمية المستدامة، شريطة أن تتجه مجهودات الدولة إلى تكوينه وتأهيله لتأمين انخراطه في العمليات التنموية، وهو ما يقتضي عمل الدولة على توفير شروط الاندماج في مجتمع المعرفة، والتسريع من وتيرة الإصلاحات الجوهرية لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتكوين الأطر.

5. تمكين المواطن سياسيا وحقوقيا ومدنيا

إذ أن أحد أعطاب السياسات التنموية السابقة أنها كانت تفتقر إلى البعد التشاركي الذي يسمح للمواطنات والمواطنين بالمشاركة في صناعة القرار الوطني. واليوم، يبدو أن الكل يعي قيمة التلازم بين الديمقراطية والتنمية، إذ جاء دستور 2011 ليجعل من الخيار الديمقراطي ثابتا من الثوابت الدستورية، كما عضد مسار الديمقراطية التمثيلية بالديمقراطية التشاركية حرصا على تمكين المواطن، سياسيا ومدنيا، من المشاركة في صناعة القرار العمومي على الصعيدين الوطني والمجالي. لأن واقع الحال يؤكد بالملموس أنه لا تنمية مستدامة ومستمرة من دون انخراط عموم المواطنين واهتمامهم وتعاونهم.

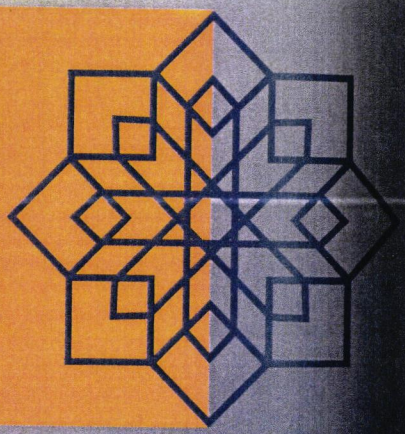

المحور الثالث:
اختيارات موجهة للنموذج التنموي

ا. تحفيز القيم المغربية وتملكها وتنزيلها

يقتضي بناء أي نموذج تنموي السعي لتنفيذ حقيقي وأمثل وديمقراطي للعقد الاجتماعي الذي كرسه دستور 2011، وترسيخ قيمه ومرتكزاته، وتقليص التفاوت المسجل بين ما نصت عليه مقتضياته من مبادئ وإجراءات وأهداف نبيلة وما أفضى إليه تنزيله من نتائج يسيرة، بما يكفل دعما لاختيار بلدنا الذي لا رجعة فيه في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة، وهو ما من شأنه أن يعزز أجواء الثقة والمصداقية التي تعتبر أساسا للحماس الوطني والتعبئة الجماعية والتنافس البناء.

ومن خلال دراسة مقارنة، تبين لنا أن التجارب التنموية الناجحة في العالم تأسست على استثمار قيم أصيلة في مجتمعاتها، من قبيل المسؤولية والتعاون واحترام القانون والنظام العام وتقدير قيمتي الوقت والعمل واحترام الآخر والتفاني في القيام بالواجبات وتدبير الاختلاف بطرق حضارية وعبر التنافس السلمي. والمغرب، كبلد شكل جسرا بين حضارات أوربية وإفريقية وعربية وإسلامية، تميّز على مر العصور بمجموعة من القيم الحضارية التي راكمها، منها، على سبيل المثال لا الحصر، قِيم الانتماء وحب الوطن (التضحية والبذل والدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية) وقِيم التكافل والتضامن (العمل التطوّعي والخيري والأوقاف) وقيم المواطنة (المشاركة، والتَّعددية، والحكامة، والتَّلازم بين الحقوق والواجبات) وقيم الانفتاح والاعتدال والتَّسامح.

ولأن النجاح في تنزيل أي نموذج تنموي يقتضي بلورة دينامية مجتمعية ايجابية، فإن الفرصة اليوم سانحة لتقوية قيم العمل والاستقامة والعدالة الاجتماعية والمجالية، ولاسترجاع دور الأسرة كلبنة أساسية في غرس هذه القيم وتوريثها، تمكينا لتوفير الخدمات، وصون كرامة المواطنين والمواطنات، وتحصين السلم المجتمعي من الهزات والاضطرابات، ولدعم قيم الإبداع

والابتكار، تمكينا لإطلاق الطاقات الحية في المجتمع والسعي نحو مستقبل آمن ومتطور، ومكانة متميزة بين دول العالم.

هذه القيم تحتاج اليوم إلى مجهود جماعي لإعادة إحيائها وإبرازها وتملكها من طرف مختلف المواطنين، وتنزيلها من طرف مختلف المؤسسات، وتوريثها للأجيال اللاحقة بما يجعل منها رافعة لاستنهاض الهمم وللعمل الوطني الجماعي، ولزرع الثقة وتعزيزها، وتجميع الجهود وتوجيهها، وإذكاء الحماس الضروري لترسخ ثقافة التحلي بالمسؤولية والمواطنة الملتزمة، التي تتلازم فيها ممارسة الحقوق بالنهوض بالواجبات، وتناهض السلبية والعدمية وتعيد الاعتبار لثقافة الكد والعمل مقابل ثقافة التواكل والانتظارية.

II. تحسين المناخ السياسي للمغرب وتعزيز حضوره الدولي

توافق المغاربة سنة 2011 على دستور يؤكد خيار المغرب الذي لا رجعة فيه في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون. وأكد هذا الدستور أن المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء. كما كرس هذا الدستور الحقوق والحريات، ومبدأ فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، وأكد على القضاء كسلطة مستقلة، لها واجبات مهنية وأخلاقية، وكشريك في المسؤولية على الحفاظ على السلم الاجتماعي، وتكريس سيادة القانون وخضوع المغاربة له على قدم المساواة، وتثبيت حريات التنظيم والعمل التطوعي والمدني، ومحاربة الريع والفساد.

وحيث إن عموم المغاربة يتطلعون اليوم إلى أن يتم تنزيل مقتضيات هذا الدستور على الوجه الأكمل والأفضل، فإننا نقترح في هذا المجال تكريس سلوك نموذجي للدولة ومؤسساتها تجاه تنفيذ أحكامه، سعيا إلى إرساء دولة الحق والقانون وتعزيز المكتسبات والتصدي لكل الانتهاكات أو التراجعات أو الإخلالات أو المضايقات التي تمس بالحقوق والحريات، والتطبيع النهائي مع الديمقراطية، واحترام الإرادة الشعبية باحترام التعبير الحر للناخبين، والقطع مع الممارسات القاضية بدعم الإدارة لحزب معين على حساب أحزاب أخرى،

ودعم استقلالية القضاة، وتقوية الأحزاب السياسية وتطوير أدوارها وضمان استقلالية قرارها، لتسهم في بلورة وعي سياسي شعبي يحتاج إلى الكثير من العقلنة والملاءمة مع مستلزمات التحول الديمقراطي، وفي التفاعل الإيجابي مع انتظارات المواطنين والتجاوب مع مطالبهم المشروعة، كما نقترح إيلاء أهمية خاصة لدور البرلمان في تقييم السياسات العمومية، وترسيخ دور المجالس المنتخبة في تدبير شؤون المواطنين وتفعيل اختصاصاتها وتعزيز مواردها المالية وتطوير مواردها البشرية، وتطوير الإعلام وإدماجه في المجهود التنموي، وإدماج مغاربة العالم كرافد أساسي في البناء الديمقراطي.

1. ترسيخ الخيار الديمقراطي

إننا نعتبر في حزب العدالة والتنمية أن من أهم مداخل النموذج التنموي، تعزيزُ الديمقراطية، بوصفها آلية للتعبير عن إرادة الشعوب وضمان مشاركتهم في اختيار السياسات العمومية التي تدبر وفقها شؤونهم، وكذلك في اختيار من ينوب عنهم على مستوى مختلف المؤسسات التمثيلية والتنفيذية، وفق ما هو مقرر في دستور المملكة. فالخيار الديمقراطي يرسخ قيمة المواطنة الإيجابية، ويؤهل المواطنين والمواطنات للمشاركة الواسعة والفعالة في تدبير الشأن العام، ولمساءلة المسؤولين عن الاختيارات السياسية.

وعليه، فإننا نقترح ضخ المزيد من الجرعات لتعزيز الديمقراطية، ودعم الاحتضان المجتمعي للثقافة الديمقراطية، عبر تعزيز مؤشرات الاستقرار السياسي، وتطوير أداء ومصداقية المؤسسات التمثيلية التي تؤهلها للقيام بالإصلاحات الضرورية، والتفاعل مع انتظارات المواطنين ومطالبهم المشروعة. على أن طريق الديمقراطية يمر عبر إعادة تأسيس السياسة على قاعدة أحزاب حقيقية ومستقلة، تتنافس على أساس سياسي وبرنامجي، في انتخابات حرة ونزيهة، تفضي إلى إقرار مؤسسة تشريعية ذات مصداقية، وحكومة ومجالس جماعات ترابية قوية، تعكس التنوع والتعدد الموجود في المجتمع، وتتمتع بالشرعية التمثيلية التي تمكنها من تنزيل اختياراتها التعاقديّة، بما يضمن ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتوفير الظروف لتعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، وضمان مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

2. تسريع ورش الجهوية كرافعة لتحديث هياكل الدولة وتحسين الحكامة الترابية

تشكل الجهوية المتقدمة مدخلا لتحديث هياكل الدولة وإصلاح منظومة الحكامة العامة، وذلك من خلال مراجعة توزيع الأدوار بين المركز والمجال، فالأول يتم على صعيده تحديد الاختيارات الاستراتيجية، والثاني يتم على صعيده بلورة وإنجاز كل ما له طابع تنموي وتدبيري إجرائي، طبقا لمبدأ التفريع الوارد في الدستور. وهو ما يقتضي إسناد دور الجماعات الترابية بتفعيل وتعميق اللاتمركز الإداري، وتأطير العلاقة بين الإدارة والمنتخبين بضابطين أساسين هما التمايز في الوظائف والاختصاصات والتكامل في الفعل والتدخل.

غير أننا، وبعد ثلاث سنوات من الانطلاق الفعلي لورش الجهوية، مازلنا بعيدين عن تحقيق الأهداف المتوخاة منها، وهو ما يتطلب مزيدا من العمل من أجل تكريس مبادئ التدبير الحر والديمقراطية المحلية، واحترام مقتضيات الدستور فيما يتعلق بممارسة المراقبة الإدارية، وتسريع وتيرة اللاتمركز الإداري، بالتوازي مع تعزيز بنيات وقدرات الجهات. وإلى جانب هذه الإجراءات، نقترح تسريع تفعيل الاختصاصات الذاتية للجماعات الترابية، ومراجعة القوانين التنظيمية المتعلقة بها بالشكل الذي يوسع أكثر من أدوارها، وخاصة في مجال التنمية المستدامة والمندمجة بالنسبة للجهات وتمكينها من الإمكانات اللازمة تبعا لذلك.

3. تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب

إن تصاعد الصراعات الإقليمية، وتزايد التهديدات العابرة للدول، وتكاثر بؤر التوتر عبر العالم، كلها مؤشرات على ضرورة انخراط المغرب، من موقعه وحسب إمكاناته ورصيده الحضاري والاستراتيجي، في النظام العالمي، وفق رؤية مستقبلية مبنية على معايير العدالة والمساواة والحرية والوفاء بالعهود والتنمية المستدامة.

وعليه، فإننا في حزب العدالة والتنمية ندعو إلى السير قدما، بقيادة جلالة الملك حفظه الله، على طريق سياسة خارجية ناجعة في الدفاع عن المصالح الحيوية للمغرب، من خلال تقديم الدعم للقضايا العادلة عبر العالم، والمساهمة في تفعيل الاتحاد المغاربي، وتوحيد كلمة الأمة العربية والإسلامية، والانخراط في

مشاريع تطوير المنظمات الدولية والقارية والعربية والإسلامية والإقليمية، وترسيخ التوجه الإفريقي، وتنويع الشراكات بما يعزز مكانة المغرب والإسهام في تدعيم الإجماع الوطني حول قضية وحدتنا الوطنية والترابية، ويمكن من تقوية إشعاع النموذج المغربي. كما ندعو للارتقاء بالعمل الدبلوماسي وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج وتطوير الاهتمام بقضايا الهجرة والمهاجرين.

III. تطوير الحكامة لتسريع الإصلاح ورفع قدرات الإنجاز

يعتبر حزب العدالة والتنمية أن أهمية الحكامة تكمن في كونها مسألة أفقية ترهن بشكل كبير قدرة بلدنا على إنجاح مختلف الأوراش التي يباشرها. ويقدر الحزب أن أسس الحكامة تتجلى في أربعة عناصر،أولها النزاهة كمنظومة من القواعد والقيم التي تحكم مسؤولية الحفاظ على الموارد والممتلكات العمومية وضمان نجاعة استخدامها، وثانيها الشفافية، وخاصة ضمان ولوج العموم إلى معلومات دقيقة ومحينة، وثالثها الانفتاح والإدماج لضمان مشاركة واسعة لمختلف الفاعلين في المجتمع في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، وآخرها المحاسبة والمساءلة لضمان تدبير أمثل للموارد البشرية والمادية وربط الإنجازات بالأهداف.

1. استكمال تأهيل الترسانة القانونية وتفعيلها

وبناء على هذا التوجه، يركز حزب العدالة والتنمية على استكمال تأهيل الترسانة القانونية وتفعيلها، وإقامة مؤسسات الحكامة وتعزيز قدراتها، وتفعيل آليات الحكامة الجيدة ميدانيا وعلى جميع المستويات. وهكذا، نقترح السهر على حسن تنزيل القوانين المرتبطة بالحكامة، من خلال مأسسة الدراسة القبلية لأثر وجدوى مشاريع ومقترحات القوانين والمشاريع العمومية، وإصدار النصوص التنظيمية اللازمة لتفعيل مختلف القوانين، وتتبع الأثر الفعلي للقوانين الصادرة ومدى استيفائها للغاية التي شرعت من أجلها، وتحيين الترسانة القانونية على ضوء تقييم مفعولها على أرض الواقع. كما نقترح محاربة الفساد، من خلال ترسيخ منظومة القيم لدى المغاربة بالارتكاز على مرجعياتهم الدينية والوطنية، وضمان التنزيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد،

بتخصيص الموارد اللازمة لها، وإرساء نظام فعال للتتبع والتقييم، وإرساء آلية لضمان سرعة التفاعل مع شكايات المواطنين من شتى مظاهر الفساد.

2. تطوير نجاعة والتقائية السياسات العمومية

ولتطوير نجاعة السياسات العمومية، نقترح اعتماد التخطيط الاستراتيجي الشامل والمندمج في تدبير العمل الحكومي، ومأسسة التقييم في تدبير الاستراتيجيات القطاعية. كما نقترح العمل على الرفع من نجاعة اللجان بين-الوزارية كآليات لتنسيق وضمان الالتقائية، وكذا من فعالية المجالس الوطنية، كآليات للحوار المؤسساتي بين القطاعين العام والخاص. ويعتبر الحزب أن إرساء آليات خاصة لتتبع وضبط تدبير المشاريع الكبرى وتقييم نجاعتها وإرساء حكامة اقتصادية حقيقية، وتجميع السياسات الاجتماعية في منظومة موحدة ومندمجة للحكامة سيسهم في الرفع من نجاعة السياسات العمومية. كما نقترح مواصلة إصلاح المالية العمومية وترشيد النفقات من خلال تفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية كمدخل لإصلاح المالية العمومية.

3. إصلاح الإدارة و تعزيز دور المجتمع المدني

للوصول إلى هذه الأهداف، نرى من الضروري إصلاح الإدارة، من خلال مباشرة إصلاح شامل وعميق يعتمد أساسا على الحكامة الإلكترونية والتدبير المبني على النتائج، ومراجعة نظام حكامة الخدمات العمومية. كما نؤكد على ضرورة تعزيز دور المجتمع المدني من خلال تطوير الموارد المالية المتاحة لتنظيماته، وتفعيل النصوص التشريعية والتنظيمية الجديدة الهادفة إلى ضمان مشاركة فعالة للمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام، ومراجعة قانون الحريات العامة، واعتماد نظام التصريح الإلكتروني بتأسيس الجمعيات، وإرساء نظام خاص بالجمعيات الكبرى المنخرطة بشكل فعال في الأوراش والبرامج والمشاريع التنموية.

IV. توطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

من خلال النهوض بالصادرات المغربية، وتطوير الاقتصاد الرقمي، ودعم الإبداع والابتكار، وتطوير الاقتصاد الأزرق، وتدعيم التنمية المستدامة.

1. توجيه التحفيزات العمومية لخدمة الاقتصاد المنتج

على مستوى القيادة، عانى النموذج الحالي من تناقضات مختلفة على مستوى بلورة السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها. وتجلت هذه التناقضات في غياب البرمجة الاستراتيجية المندمجة، وفي التناقض بين السياسة النقدية والسياسة الميزانياتية، والتناقض بين سياسة الانفتاح وتدبير سعر الصرف، والتناقض بين أهداف التدبير الشامل للاستثمار العمومي وأهداف الاستراتيجيات القطاعية، والتناقض بين سياستي التعليم والتشغيل، والتناقض بين أنظمة التحفيزات والدعم وتوجهات القطاعات الإنتاجية وتنويع النسيج الإنتاجي. لذا نقترح أن يعالج النموذج التنموي الجديد هذه الاشكاليات من خلال إعادة النظر في منظومة التحفيزات الجبائية والعقارية والدعم المالي العمومي، وتوجيه هذه التحفيزات نحو الاقتصاد والاستثمار المنتج، بما يرفع من الإنتاجية، ويحارب الريع والمضاربة والاحتكار والربح السهل.

2. تحرير الطاقات الكامنة ومحاربة الريع

تملك بلادنا الكثير من الإمكانات والفرص الاقتصادية والاستثمارية الكامنة، لذا نقترح أن يسعى النموذج التنموي الجديد إلى تحرير الطاقات بفسح المجال للتنافس الحر ولحرية المبادرة والمقاولة، باعتبارها أساس إنعاش الاستثمار والنمو والتشغيل، والمساهمة في تكبير الثروة الوطنية عوض الركون للمواقع والمصالح المكتسبة. كما نقترح القطع مع تنازع المصالح واستغلال مواقع النفوذ والامتياز، وإنهاء الممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار والهيمنة، وكل الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة والشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية.

3. دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي عبر النهوض بالقطاع الصناعي

يرتبط إرساء نسيج اقتصادي قوي ارتباطا وثيقا بتأهيل وتقوية القطاع الصناعي، ليكون قاطرة للتنمية الاقتصادية، وذلك عبر الحرص على تفعيل مخطط التسريع الصناعي. ويقتضي بلوغ هذا الهدف اتخاذ مجموعة من

الإجراءات، تتمثل بالأساس في اعتماد نظام جبائي تحفيزي خاص بالقطاعات الصناعية المهيكلة، ومواصلة ورش تحسين مناخ الأعمال والاستثمار، وتنزيل إصلاح القانون البنكي، واعتماد استراتيجية وطنية شاملة ومندمجة لتعبئة العقار لفائدة المشاريع الاستثمارية.

4. تعزيز إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني

يتطلب تعزيز إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني اتخاذ مجموعة من الإجراءات، من أهمها إرساء علاقة أوثق بين التحفيز الدائم للنسيج الاقتصادي وبين الزيادة في الأجور وتحسين الإنتاجية في العمل، والتحفيز على التشغيل والتكوين المستمر، لإيلاء العمل مكانته المحورية في الإنتاج، واعتماد القانون التنظيمي للإضراب وقانون النقابات المهنية، وتعزيز آليات دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة المبتكرة، واعتماد استراتيجية وطنية لتشجيع اندماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني، بشراكة بين القطاعين العام والخاص والجماعات الترابية، بالإضافة إلى تقوية دور الاقتصاد التضامني والاجتماعي.

5. تطوير الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية

لمواكبة الثورة الرقمية التي تسود العالم اليوم، نقترح العمل على وضع استراتيجية جديدة للمغرب الرقمي، تنبني على ثلاثة ركائز، أولها وضع المواطن في صلب اهتمام المتدخلين العموميين وتمكينه من الولوج إلى خدمات الحكومة الإلكترونية، وثانيها تحفيز المقاولات الوطنية على اعتماد المعلوميات في التدبير والتسويق وكافة المعاملات، وثالثها جعل التكنولوجيات الرقمية رافعة للتنمية البشرية، وقيمة مضافة لكافة القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى كونها تساهم في تعزيز مكانة المغرب كقطب تكنولوجي إقليمي.

6. دعم الإبداع والابتكار والبحث العلمي

ولرفع القدرة التنافسية والصادرات والاستثمار، نقترح دعم الابتكار والبحث العلمي من خلال تهيئة بيئة مواتية أكثر لتنميتهما، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تمويلهما، إذ أصبحا اليوم محددين أساسين لتحسين التنافسية. ويبقى التحدي هنا في تحسين المحتوى التكنولوجي للصادرات.

7. تعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

تفرض الإكراهات البيئية التي يعاني منها المغرب، من إجهاد مائي، وتدهور بيئي، وتبعية طاقية، وهشاشة إزاء تغير المناخ، إعادة توجيه النموذج الاقتصادي نحو اقتصاد أخضر مندمج، كفيل بتوفير فرص الشغل وبتقليص الفقر، وبتسوية اختلالات التنمية الترابية. من أجل ذلك، نقترح تثبيت الإصلاحات التي انتهجتها بلادنا على المستوى المؤسساتي والتنظيمي والمالي والبشري، وكذا اعتماد سياسات تحفيزية تتعلق بإدماج البعد البيئي في مختلف الاستثمارات، وتشجيع تطوير القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وتوفير وحسن تدبير المياه، والتدبير المستدام للنفايات الصلبة والسائلة، وتربية الأحياء المائية والسياحة الإيكولوجية، في إطار استراتيجية شاملة لتطوير مسالك الاقتصاد الأخضر. ومن أجل النهوض بالاستثمارات الخضراء وتشجيع المقاولات على إطلاق مشاريع ذات طابع مستدام في إطار مخطط الاستثمار الأخضر، يجب تفعيل صندوق الاستثمار الأخضر، والعمل على تعبئة الفاعلين، وبناء شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص.

8. تطوير الاقتصاد الأزرق

تكتسي التنمية المستدامة للساحل المغربي أهمية إستراتيجية تقتضي تطوير الاقتصاد الأزرق كمفهوم تنموي جديد، يقوم على رصد واستغلال وتثمين الإمكانات التي تتيحها المنظومات البيئية البحرية والمائية. وعليه، نقترح اعتماد استراتيجية وطنية في هذا المجال، وبلورة رؤية ترتكز على القطاعات الاقتصادية التقليدية، كالصيد والسياحة والأنشطة المينائية، مع العمل على النهوض بقطاعات جديدة ذات إمكانات نمو عالية، والتي تستدعي الاستثمار في البحث والابتكار لتثمين الخدمات البحرية، لا سيما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الحيوية البحرية والطاقات المتجددة، فضلا عن أنشطة تحلية المياه، وأنشطة التنقيب واستكشاف الموارد المعدنية والأحفورية. وأخيرا نقترح مواكبة هذه الاستراتيجية من خلال فتح المزيد من مسالك التكوين المتخصصة في المجالات البحرية، بما يوفر موارد بشرية تتمتع بالتأهيل والكفاءة اللازمة لجعل هذا الاقتصاد ركيزة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد.

٧. تثمين الثروة البشرية للاستجابة لتحديات التنمية

يعتبر الإنسان أساس التنمية ومحركها وموضوعها وغايتها، وهو ما يستوجب العمل على ضمان كرامة المواطن وحقوقه وأمنه الروحي والمادي، وتحسين جودة المنظومة المكرسة لتربيته وتكوينه، وتوسيع تغطيته الاجتماعية والصحية وتحسين خدماتها.

1. تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

أكدت مختلف الدراسات الوطنية والدولية أن ضعف المنظومة التكوينية يعلو قائمة معيقات التنمية ببلادنا. ولتجاوز هذا الوضع، نقترح التنزيل الناجع لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، من خلال تسريع إصدار القانون الإطار المتعلق به، وإصلاح المناهج والبرامج، وتأهيل الموارد البشرية، وتطوير حكامة المنظومة، وإصلاح التعليم الخاص بتبني نموذج مواطن ومتضامن، على أن يظل التعليم خدمة عمومية تضمنها الدولة وتحدد مواصفاتها الملزمة لجميع المتدخلين. كما نقترح إرساء مدرسة منصفة وذات جودة عالية بجميع مجالات التراب الوطني، وذلك من خلال اعتماد التعميم التدريجي للتعليم الأولي، واستثمار رصيد الكتاتيب القرآنية، مع اعتماد وتفعيل بيداغوجيات تتمحور حول المتعلم، وإرساء المشروع المندمج للمؤسسة التعليمية. ونقترح تمكين الأسر المعوزة من الدعم الاجتماعي لمساعدتها على تعليم أبنائها، واستكمال شبكة مدارس القرب والمدارس الجماعاتية بالعالم القروي، والعمل على إبرام شراكات بين الدولة والقطاع الخاص والجماعات الترابية في هذا السياق.

وفي مجال محاربة الأمية، نقترح ضمان التقائية وتناسق البرامج التي يضطلع بها مختلف المتدخلين. وفي مجال التعليم العالي، نقترح إصلاح منظومة الحكامة، وتحسين الخدمات المقدمة للطلبة، وانفتاح التدريس على الكفاءات المهنية، وربط التكوينات بحاجيات التنمية، وإحداث جامعات افتراضية، ودعم التكوينات خارج الأسلاك والأوقات النظامية.

وفي مجال البحث العلمي، نقترح إشراك القطاع الخاص، وإحداث وتفعيل مدن للابتكار تتوسطها الجامعات، وتكتل أقطاب البحث لتزيد من تنافسية منتجاتها ونجاعة أعمالها.

وفي مجال التكوين المهني الموجه لتحقيق فرص التشغيل، نقترح أجرأة إصلاح منظومة التكوين المهني، وضمان التنسيق بين القطاع الوزاري الوصي ومكونات هذه المنظومة، والرفع من جودة التكوينات، وتعزيز التدبير الجهوي للتكوين المهني، مع إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

2. تحسين وتعميم الخدمات الصحية

لضمان أحسن الشروط لفعالية المواطنين، ينبغي تأمين سلامتهم وصحتهم، وتحقيق المساواة فيما بينهم أمام المؤسسات الاستشفائية. لهذا السبب، يعتبر الاستثمار في الصحة مقدمة للتنمية الاقتصادية ونتيجة لها. وعليه، نقترح نهج سياسة صحية تهدف إلى تطوير وتعميم وأنسنة الخدمات الصحية، وأن تشمل جميع الجهات وكافة الفئات مع الاعتماد على أساليب حديثة، واعتماد سياسة دوائية تكفل توفير الأمن الدوائي بدون أن تغفل تحديث نظام التكوين والبحث العلمي في ميدان الصحة. وتشمل هذه السياسة جميع المؤشرات الصحية، من خلال رفع الميزانية المخصصة لقطاع الصحة، وتطوير كفاية وأهلية المؤسسات الصحية، بالإضافة إلى تطوير مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، والسير نحو تعميم التغطية الصحية، واعتماد نظام حماية صحية متقدم يحقق شموله لمختلف فئات الشعب، وتغطيته لجميع المجال الترابي.

3. تحسين الولوج للثقافة والرياضة

ونظرا لما أصبحت تمثله الرياضة في التنمية البشرية، فإننا نقترح تحسين الولوج لمختلف الأنواع الرياضية، وتعزيز الإشعاع الرياضي، من خلال بلورة واعتماد ميثاق الرياضة للجميع، وتعزيز سياسة القرب الرياضي، وتحسين وترشيد المساعدات المقدمة للجامعات والجمعيات الرياضية، وإرساء شراكة بين القطاعين الخاص والعام والجماعات الترابية لتنمية وتدبير البنيات التحتية الرياضية للقرب.

وبما أن الثقافة أساس الخصوصية الوطنية والانتماء الحضاري، نقترح تحسين الولوج لمختلف المجالات الثقافية، وتعزيز الإشعاع الثقافي الوطني، من خلال بلورة استراتيجية ثقافية تربط الثقافة بالقيم الدينية والوطنية، وترسي أسس الصناعة الثقافية الوطنية.

VI. تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية والقطاعية

إن مطلب تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية والقطاعية لا يعني فقط محاولة تقليص التفاوتات المبنية على اختلاف الجهود المبذولة أو الاستحقاق، بل يرتبط أيضا بالسعي إلى معالجة الاختلالات المهددة للسلم الاجتماعي، بما فيها العدالة المتعلقة بالنوع الاجتماعي. غير أن تحقيق هذه العدالة لا يمكن أن يتم في غياب إقرار سياسة تضامنية تخفف من حدة هذه الاختلالات وتدفع الشرائح المستفيدة إلى المساهمة في تحقيق التوازن، وإشراك الجميع في المجهود التنموي للبلاد والاستفادة من عائداته، كما يعتبر تقليص فوارق الدخل المفرطة بين الفئات الاجتماعية والتفاوتات المجالية والقطاعية وضمان حد أدنى من العيش الكريم للجميع واجبا أساسيا للدولة والمجتمع على حد سواء.

1. الحد من الفوارق الكبيرة في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة

إن أهم خطوة في هذا السبيل تتعلق بتسريع إخراج السجل الاجتماعي الموحد الذي يعتبر المدخل الأساس لإحداث منظومة لليقظة الاجتماعية يعهد إليها برصد وتتبع وتقييم وتصنيف الظواهر الاجتماعية، ورصد الفئات الفقيرة والهشة، واعتماد قاعدة معطيات موحدة لهذه الفئات. ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفوارق المهولة في الدخل، نقترح إصلاح منظومة الأجور العمومية لتصحيح الاختلالات العميقة في هذه المنظومة، وتجويد حكامة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتطوير برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي بما يمكن من استدامة المشاريع المنجزة والتقدم في تقليص الفوارق، وتفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي. كما نقترح محاربة الإقصاء الاجتماعي، ودعم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وتفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، واتخاذ تدابير استعجالية وناجعة من أجل التكفل بالأطفال المتخلى عنهم والمشردين. ونقترح إحداث صندوق للتكفل بالأيتام والأطفال في وضعية هشة، وتفعيل سياسة وطنية للمسنين، واعتماد إطار قانوني وتنظيمي لتدخل الدولة والمجتمع المدني لحمايتهم من كل مظاهر التعسف والقهر والحرمان. ولا يفوتنا التأكيد عل ضرورة دمج بعد الإعاقة في المخططات الوطنية والبرامج الترابية للتنمية، وإدراجه في الميزانيات القطاعية،

وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني، ودعم مبادرات القطاع الخاص في مجال النهوض بأوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة.

2. السعي إلى تكافؤ الفرص وتوحيد المعاملة في الشغل

لتحقيق تكافؤ الفرص في ميدان الشغل، نقترح تفعيل استراتيجية التشغيل، وتجويد برامج إنعاش الشغل وتحسين أداء مؤسساته، من خلال ربطها بالاستراتيجيات القطاعية، وتعزيز دور الجماعات الترابية في هذا المجال. كما نقترح إيجاد الآليات اللازمة واتخاذ الإجراءات الناجعة من أجل ربط منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية بالتشغيل. كما نقترح إيلاء أهمية قصوى للرفع من نسبة السكان النشيطين بالمغرب والقيام بتقييم شامل لبرامج إنعاش التشغيل للتأكد من نجاعتها، ومراجعة آليات الوساطة، سواء تعلق الأمر بالوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات أو بمؤسسات الوساطة بالقطاع الخاص، وتقييم أداء وفعالية الوكالة الوطنية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة في أفق تحسين حكامتها.

ولدعم هذه المقترحات، ينبغي مراجعة وتجويد التحفيزات القطاعية والمجالية وتوجيهها إلى القطاعات الواعدة على مستوى حجم ونوعية فرص الشغل التي تحدثها. أما بالنسبة للعالم القروي، فإننا نقترح إحداث برامج تكوين خاصة بالشباب الحاصلين على شهادات، بما يساعدهم على ولوج سوق الشغل، وإقامة بنيات تحتية رقمية لتشجيعهم على تطوير أنشطة وخدمات عن بعد في هذا المجال.

3. تنفيذ سياسة مندمجة لإعداد التراب والاستفادة المتكافئة من البنيات التحتية

لتحقيق تنمية مندمجة ومستدامة ومتناسقة لمختلف المجالات، والحد من الاختلالات على هذا المستوى، نقترح اعتماد وتنزيل التوجهات العامة لإعداد التراب الوطني والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، واستمرار مساهمة الدولة في إنجاز البنيات التحتية على مستوى الجماعات الترابية، وإخضاع برامج فك العزلة عن العالم القروي لمعايير موضوعية والاستئناس بتجارب ميدانية متميزة في هذا المجال، وتفعيل برنامج وطني للمراكز القروية الناشئة، وتزويدها بالمرافق

والبنيات التحتية الأساسية وجعلها قطبا محليا جذابا للساكنة وللنشاط الاقتصادي.

4. دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق

رغم المجهود الكبير الذي بذله المغرب لتوفير سكن لائق لساكنته المتزايدة، فما تزال الطريق أمامنا طويلة للحاق بالدول التي حققت إنجازات مهمة في هذا المجال. وفي هذا الإطار نقترح مراجعة جذرية لسياسة معالجة أوضاع السكن غير اللائق، بالتركيز على تلك التي تشكل تهديدا للساكنة، من قبيل السكن المهدد بالانهيار، واعتماد مقاربات مندمجة تستحضر مساهمة الساكنة والجماعات الترابية إضافة إلى الدولة. كما نقترح مراجعة سياسة دعم السكن عبر اعتماد منظومة تركز على المستفيدين عوض المنتجين لعروض السكن وتوجيهها لمختلف الفئات الاجتماعية والمتوسطة بمنظومة متكاملة من أدوات الدعم، مع تيسير الولوج للتمويل.

خاتمة

إن رهان تجديد النموذج التنموي، يقتضي إجراء قطيعة حقيقية مع الممارسات التي تهدر الزمن والفرص التنموية، وتعيق مبادرات الإصلاح، وتكبل روح الإبداع والابتكار، كما يستوجب التقييم المنتظم والتحيين المستمر لأهدافه المرحلية والبعيدة، وتطوير آليات ووسائل تنفيذه.

وعليه، نرجو أن تسهم مقترحات حزب العدالة والتنمية في إغناء هذه المحطة التي نعتبرها فرصة لانخراط كافة القوى الحية العاملة من أجل الإصلاح في إنجاح هذا التحدي الوطني، الذي يتجاوز مسؤولية تحديد السياسات العمومية ومتابعة تنزيلها، إلى تنزيل الدستور، والمساهمة في تجديد بنيات الدولة وتحديثها، وتوطيد دعائم التنمية المندمجة لمجالاتنا الترابية، والتفاعل الإيجابي مع انتظارات المواطنات والمواطنين ومطالبهم المشروعة، من أجل مغرب أفضل.

الأمين العام لحزب العدالة والتنمية
د. سعد الدين العثماني

المقر الرئيسي : 26، زنقة الطيب القادري، حي الليمون، الرباط – المغرب

الهاتف : 62 88 20 537 (0) 212+ الفاكس : 54 88 20 537 (0) 212+

البريد الالكتروني : pjdcontact@gmail.com

www.pjd.ma